مَحَلِّيَّة

منبر المجتمع المدني والقيادات المحلية

النوع الاجتماعي والمساءلة في قضايا التعذيب

للأستاذة/ هدى الصراري

رئيس مؤسسة دفاع للحقوق والحريات

محلية Mahlia

@Mahlia_network

٧٧٢٥٥٣٢٥٥

المقدمة:

تم تقديم هذه الورقة ضمن جلسة قامت بها مؤسسة اطار للتنمية الاجتماعية ومؤسسة رصد لحقوق الانسان عبر منصة محلية بعنوان حقوق الانسان والمساءلة عن التعذيب في اتفاقيات السلام وتبادل الاسرى في اليمن ، حضرها ٣٣ شخصا من مؤسسات ومنظمات محلية مختلفة وكان المتحدثين ٤ اشخاص.

يعاني النظام القضائي العادي في اليمن من مشاكل جمة ويفتقد للبنى التحتية والقانونية لمحاسبة الجناة في انتهاكات وجرائم حقوق الانسان، ومع تورط منتهكين يشغلون مناصب عليا في الدولة ومتنفذين، يصعب على مؤسسات القضاء الحالية ملاحقتهم، ولا تستطيع تدابير العدالة الجزائية التقليدية لوحدها ملاحقة الجناة قضائيا لعدم قدرة الجهاز القضائي ماديا وقانونيا على فعل ذلك، كما تنعدم الاستقلالية من هذا الجهاز.

لذلك لابد من وجود تدابير عدالة تصالحية لفرض أحكام بديلة لمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان، بالمقابل يجب أن يبدي من ارتكبوا انتهاكات وجرائم تعاونا ويقروا بالحقيقة والمسؤولية ويلتزموا بإنصاف الضحايا وجبر ضررهم، كما ينبغي انشاء تدابير شتى للوقوف على الحقيقة والتعامل مع الأسباب الجذرية للصراع.

ولجسامة الضرر والانتهاكات في اليمن، لابد من مشاركة الضحايا في كل عمليات التفاوض ومسارات السلام، ويجب فتح منتديات للحوار والاعتراف بالانتهاكات التي مورست على الضحايا واحترامهم. فمن الصعوبة بمكان التحدث عن آليات عدالة انتقالية أو مسائلة في ظل انقسام الدولة وهشاشتها وضعف مؤسساتها، ولا تبدو في الأفق أي بوادر عملية سياسية قادمة حتى مع وجود الحراك الإقليمي والمصالحات وعقد الاتفاقيات بين دول الإقليم، وعلى رأسها الاتفاق السعودي الإيراني الذي يبدو أنه ربما، يؤثر على سياق النزاع اليمني؛ لكننا كمجتمع مدني يمكننا فتح نقاشات، في إطار العدالة وبناء السلام وفض النزاع، تشمل الضحايا والمجتمع المدني والنساء والشباب لمناصرة إشراك كل فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة وعلى رأسها النساء.

انتهاكات حقوق الانسان فيما يخص المرأة:

مع استمرار الصراع في اليمن، واجهت المرأة تحديات وأشكال مختلفة من الانتهاكات التي ترقى لجرائم حرب، ناهيك عن الممارسات الإقصائية والتهميش في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مستوى الدولة وأطراف الصراع، ومع تدني مستوى الوعي وغياب آليات الحماية، كرست أنماط مختلفة من العنف المجتمعي والأسري الذي عانت منه المرأة - اليمن من الدول التي لا يوجد فيها قانون خاص يجرم العنف ضد النساء والفتيات - واستهدف حق المرأة في العيش الكريم بشكل ممنهج، فاليمن صنفت على أنها من أسوأ البلدان في العالم بالنسبة للنساء.

كما احتلت اليمن المركز (١٥٥) من أصل (١٥٦) في مؤشر التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين في العالم للعام ٢٠٢١، للسنة الثالثة عشر على التوالي. بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي، ظلت النساء تعاني من عدم المساواة في النوع الاجتماعي والنظام القانوني وانعدام المساواة الاقتصادية.

الى جانب ذلك، واجهت المرأة النزوح والتهجير القسري، وتحملت الأعباء والمسؤوليات المضاعفة نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وعدم الوصول للموارد والخدمات الضرورية وازدياد معدلات الفقر) تتوقع الأمم المتحدة بأن يبلغ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية (٤,٢٣) مليون شخص بحلول نهاية ٢٠٢٢ وعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي (١٩) مليون شخص - بحسب صندوق النقد الدولي في أكتوبر/ ٢٠٢٢.

أصبحت أكثر الاسر في اليمن تعيلها النساء بسبب فقدان المعيل ورب الأسرة إما لإعاقته أو موته أو إخفائه قسرا او اعتقاله، بينما الاسر التي شردت أو نزحت أصبحت النساء هن المعيلات لها.
ولا تتحصل النساء على خدمات الصحة والصحة الإنجابية والمساعدات الطبية لإعاقة وصولها بسبب الحصار أو وعورة المناطق الجغرافية بالنسبة للنساء الريفيات، كما تفتقر النساء للوصول الى المياه النظيفة للشرب وخدمات الصرف الصحي خاصة في مخيمات النزوح، كما تعاني من ازدياد معدلات الزواج القسري والتسرب من التعليم وعدم الوصول للحماية بحسب تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) فقد تسببت الحرب في وفاة نحو٢٣٣ الف شخص ، بما في ذلك ٣٠ الف لأسباب غير مباشرة مثل نقص الغذاء والخدمات الصحية والبنية التحتية، كما افاد صندوق الأم م المتحدة للسكان في سبتمبر٢٠٢١ " ان امرأة واحدة في اليمن تموت كل ساعتين اثناء الولادة. "

وصادرت الحرب حق النساء في الحياة والسلامة الجسدية، ذكرت منظمة رايتس رادار انها رصدت (١٦٦٦٧) انتهاك بحق النساء منذ ٢٠١٩-٢٠١٤، (٩١٩ حالة قتل)، (١٩٥٢) حالة إصابة (٣٨٤) حالة اختطاف واخفاء قسري وتعذيب.
المرصد اليمني للألغام سجل (٤٢٦) حالة وفاة بسبب الألغام الأرضية بين منتصف ٢٠١٩ وأغسطس/٢٠٢٢ بينهم (١٠٠) طفل، (٢٢) امرأة، كما سجل أكثر من (٥٦٠) جريح بنسبة عالية من الأطفال (٢١٦) والنساء (٤٨).
ضحايا القصف بالقذائف والصواريخ معظمهم من النساء ففي تعز قتلت (٥) نساء واصيبت (١٢) امرأة في قصف على السجن المركزي للنساء في ابريل/٢٠٢٠، وبالرغم من أن السجون ونزلاءها محميون بموجب القانون الدولي الإنساني ولا يمكن أن يكونوا هدفا الا انه تم استهداف حياتهن.

حوادث القتل المتفرقة التي استهدفت النساء بسبب نزاعات ما بين سلطات الأمر الواقع وأسرهن، كواقعة جهاد الاصبحي في محافظة البيضاء وختام العشاري في مديرية العدين بمحافظة اب. ونتيجة غياب المسائلة لم يتم ملاحقة الجناة ومعاقبتهم بالرغم من ان الحوادث جنائية في الأصل.
تعاني المحتجزات والسجينات أوضاع إنسانية صعبة جدا حيث يفتقرن للرعاية والعناية اللازمة والدعم النفسي، كما تواجه العديد من النساء أحكام قضائية جائرة (انتصار الحمادي / فاطمة العرولي/ أسماء العميسي) ولا يتحصلن على الدفاع القانوني المجاني في كافة مراحل التقاضي، والكثير من السجينات والمختطفات يتعرضن للتعذيب والمعاملة القاسية والاغتصاب والتحرش والاخفاء القسري، كما لا توجد دور رعاية للنساء الناجيات من العنف التي تقدم بها الدعم النفسي والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي.

تتعرض أيضا المدافعات عن حقوق الانسان والصحفيات والناشطات السياسيات لأعمال انتقامية وتهديد بالحياة والتشهير والابتزاز، ونتيجة لضعف آليات الحماية وتشتت أجهزة انفاذ القانون واتساع الخطاب الديني المحرض على عمل المرأة تعرضت النساء للتهديد بالسلامة الجسدية أو التصفية - رشا الحرازي وطفلها نتيجة عمل إرهابي.
تتعرض روابط الضحايا من الأمها ت للقمع والاحتجاز أو الاعتداء من قبل أطراف الصراع أثناء رحلة البحث عن أولادهن ومطالبتهن بتحقيق العدالة والكشف عن مصير ابنائهن، ففي مدينة عدن عام ٢٠١٨ تعرضت مجموعة من النساء (أمهات وذوي المخفيين قسرا) للضرب والتهديد والاحتجاز نتيجة مطالبتهن أمام معسكر التحالف بالأفراج عن أولادهن المختطفين والكشف عن مصيرهم وإحالتهم للنيابة إذا ما وجد عليهم أي مخالفات قانونية أو تهم تتعلق بأمن الدولة. وفي حوادث منفصلة تتعرض الأمها ت وأسر المعتقلين في صنعاء للضرب والتعذيب أمام سجن الأمن السياسي والمركزي بالإضافة للابتزاز والتهديد.

النساء في مفاوضات السلام واللجان:

تقاسمت المرأة الأدوار الى جانب الرجل، واثبتت جدارتها في لعب دور محوري في عمليات فظ النزاع والسلام ومشاركتها في الاعمال الإنسانية والإغاثية لخدمة مجتمعها وتضاعفت المسؤولية على عاتقها و تحملت النصيب الأكبر من جرائم الحرب والانتهاكات والآثار والظواهر السلبية التي خلفها الصراع، فبالنظر لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة نلاحظ استمرار اقصائها وتهميشها من كل جولات المفاوضات الخاصة باتفاقيات السلام أو اللجان التي تقرها الاطراف الدولية أو المحلية من أجل نزع فتيل الحرب والعودة لطاولة الحوار.

كان قرار مجلس الامن ٢٠١٦ غير مستجيب للنوع الاجتماعي، واقتصرت مشاركة النساء في الدورة الثالثة للمفاوضات في الكويت ٢٠١٦ على (٣) نساء بنسبة ١٠%، عدا ذلك خلى تمثيل النساء من قبل الأطراف المتصارعة، كما لم يتم تمثيل النساء في عضوية أ ي من اللجان الاشرافية والأمنية والعسكرية التي تم تشكيلها منذ الجولة الأولى لمفاوضات جنيف (١) ٢٠١٦ وحتى اتفاق استكهولم ٢٠١٩.
في نوفمبر٢٠١٩ رعت المملكة العربية السعودية مباحثات بين الحكومة الشرعية ومكون الانتقالي في الرياض، حيث اقتصرت المباحثات على الأطراف السياسية المتصارعة وكانت الوفود مكونة ١٠٠% من الرجال.

مباحثات السلام في استكهولم ٢٠١٨ تم الاتفاق على تشكيل (٣) لجان وهي:

١- لجنة تبادل الاسرى والمعتقلين.
٢- لجنة تعز - لإعادة فتح الطرقات.
٣- لجنة إعادة الانتشار في الحديدة.

كل هذه اللجان تكونت من افراد ينتمون لأطراف النزاع ولا يوجد تمثيل للنساء فيها.

لعبت النساء والمنظمات النسوية دورا كبيرا في تعزيز السلام المحلي وفي جهود الإغاثة الإنسانية وفض النزاع ومساعدة متضرري الحرب ولعب أدوار الوساطة بين أطراف النزاع وساهمت جهود الوساطة المحلية في تعز، من منظمات المجتمع المدني، في إطلاق عشرات الأسرى والمعتقلين لدى طرفي الصراع، كما ساهمت في تقريب وجهات النظر وإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين والتخفيف من حدة النزاع في المناطق التي تتواجد بها.

وبالرغم من كل هذه الجهود، إلا أن غياب دور مؤسسات المجتمع المدني كمراقب وكآلية ضغط على أطراف الصراع أثناء المفاوضات والمباحثات أدى إلى فشل العديد من جولات المفاوضات والدخول في دورات صراع جديدة.
كما تعمدت أطراف الصراع تهميش دور المجتمع المدني وروابط الضحايا وساهم في ذلك عدم وجود إرادة حقيقية وخطة واضحة من قبل المجتمع الدولي المراقب لهذه المفاوضات المتمثل في مكتب المبعوث الأممي والاتحاد الأوربي والمبعوث الأمريكي والدول الراعية لعملية السلام في اليمن.
كما صُدم في ٢٠٢١ المجتمع المدني في اليمن من الغاء ولاية فريق الخبراء البارزين (GEE) من قبل مجلس حقوق الإنسان كآلية دولية تعمل على التحقيق في جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع. ويعتبر هذا القرار نكسة للضحايا وللمجتمع المدني، الأمر الذي يؤكد عدم وجود إرادة سياسية لمعالجة الوضع في اليمن فيما يخص المسائلة وعدم الإفلات من العقاب.

التوصيات:

١- اتخاذ تدابير لضمان استجابة أجندات السلام للنوع الاجتماعي في مفاوضات السلام وإشراك النساء في وفود المتفاوضين، وضمان مشاركة الضحايا والناجيات من العنف والمجتمع المدني وروابط الضحايا لأدراج مطالبهم كأولوية في أي تسوية سياسية.

٢- تأهيل البنى التحتية للسلطة القضائية والعاملين في السلك القضائي، تمهيدا للمساءلة وتطبيق العدالة الانتقالية.

٣- إلزام أطراف الصراع على إشراك المجتمع المدني والنساء وروابط الضحايا ضمن وفود المتفاوضين.

٤- إدراج النوع الاجتماعي ضمن إصلاح القطاع الأمني الذي يجب مراعاتها في اتفاق السلام والعدالة الانتقالية.

٥- المطالبة بأنشاء آلية تحقيق دولية في اليمن لتقصي الحقائق في جرائم وانتهاكات حقوق الانسان.

٦- عمل دراسات وأبحاث لمساعدة صناع القرار في كيفية الاستفادة من التقاربات الإقليمية وآثارها على الحرب في اليمن والوصول للسلام.